

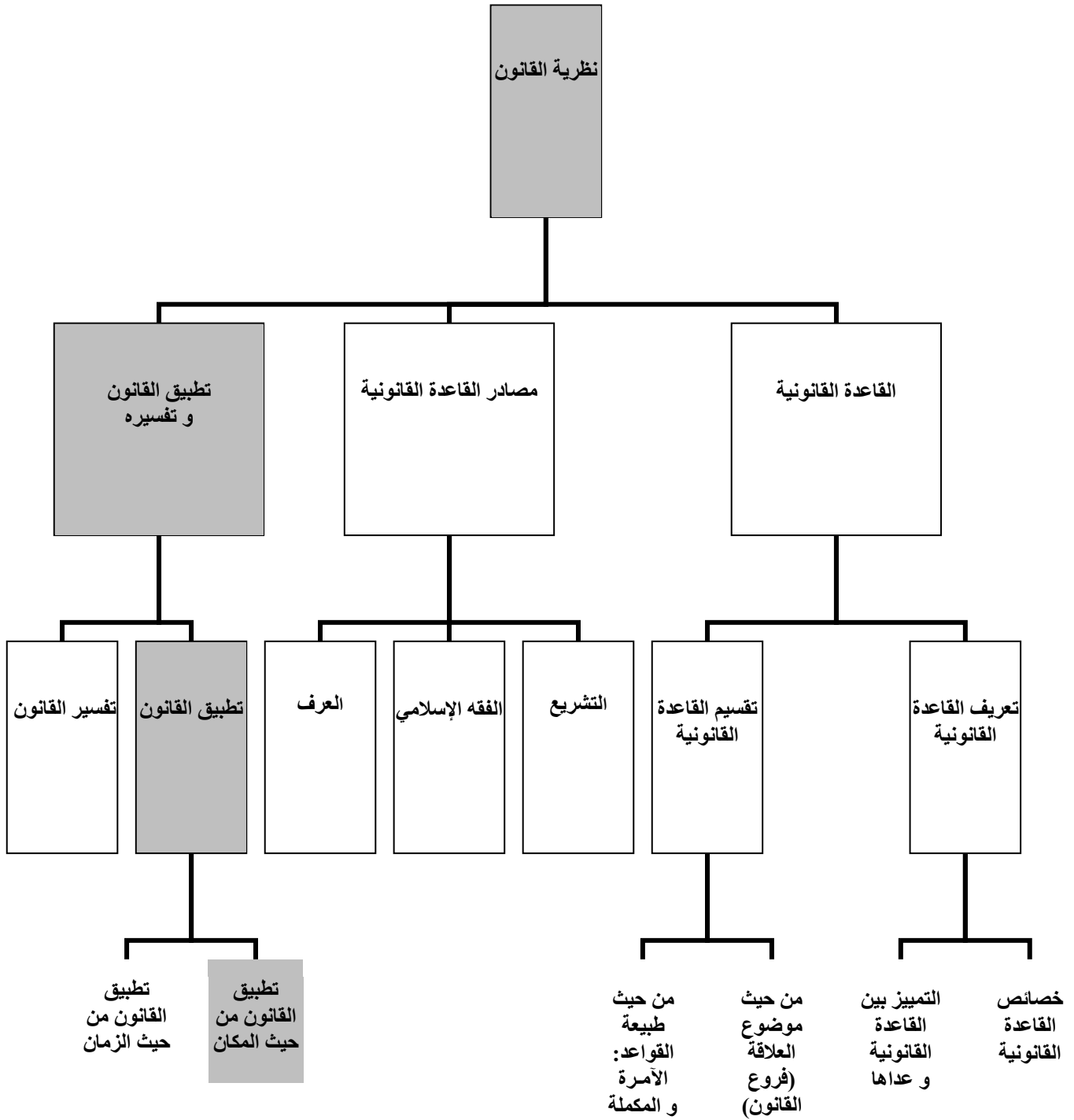


أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي  
(لغير الحقوقيين)  
LECTURE HANDOUT # 8

المدخل لدراسة العلوم القانونية  
نظرية القانون

تطبيق القانون:  
نطاق تطبيق القانون من حيث المكان  
(التنازع المكاني)

د. مشاعل عبد العزيز الهاجري  
[mashaël@law.kuniv.edu](mailto:mashaël@law.kuniv.edu)  
قسم القانون الخاص  
كلية الحقوق - جامعة الكويت



## المبادئ المنظمة لتطبيق القانون من حيث المكان

1. مبدأ إقليمية القوانين (Territoriality of laws) ← تطبيق القانون تطبيقاً إقليمياً على كل الأشخاص والأشياء والوقائع القانونية التي تحدث على إقليم الدولة سواء تعلقت بمواطنين أم بأجانب، ولكن لا يتعدى تطبيق القانون، وفقاً لهذا المفهوم، حدود الدولة حتى بالنسبة للمواطنين.
  - مبدأ إقليمية القوانين هو الأصل، فهو الذي يتفق مع سيادة الدولة على إقليمها: يطبق المبدأ سواء كان هذا الإقليم متصله أجزاءه أو منفصلة كما لو كانت لهذه الدولة مستعمرات خارج نطاق حدود الدولة.
  - لا يخل بمبدأ الإقليمية التمييز بين المواطنين والأجانب في بعض القوانين، ما دام ذلك وفقاً لقوانين الدولة ذاتها.
  - الاستثناءات على مبدأ الإقليمية:
    - الحصانة الدبلوماسية: امتيازات جرى العرف الدولي على منحها لرؤساء الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية وموظفي الأمم المتحدة: عدم التعرض لهم / الإعفاء من الضرائب والرسوم / عدم التفتيش / عدم الخضوع للقضاء الجنائي بصفة مطلقة / عدم الخضوع للقضاء المدني والإداري في حدود معينة.
2. مبدأ شخصية القوانين (فكرة امتداد تطبيق القوانين) (Personality of laws) ← تطبيق القانون تطبيقاً شخصياً على رعايا الدولة فقط دون غيرهم من الأجانب، ويمتد إليهم أينما وجدوا حتى لو كان في إقليم دولة أخرى، بما لا يترتب عليه، بدهة، المساس بسيادة هذه الدولة.
  - تطبيقات:
    - م. 16 من قانون الجزاء: يطبق القانون الكويتي على كل كويتي يرتكب في الخارج فعلاً معاقباً عليه في كل من القانون الكويتي وقانون مكان ارتكاب الجريمة، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون محاكمته هناك.
    - يطبق القانون الكويتي على الجرائم الماسة بأمن الكويت الخارجي ولو ارتكبت في الخارج.
  - فكرة "تنازع القوانين": هي مجموع الإشكالات والتناقضات الناجمة عن الاصطدام بين تطبيقات كل من مبدأ إقليمية القوانين وشخصيتها، والتي تتصدى لحلها القواعد القانونية الواردة في القانون الدولي الخاص.<sup>1</sup>
  - في الحالات التي يستبعد فيها القانون الوطني ليطبق عوضاً عنه القانون الأجنبي (إعمالاً لمبدأ شخصية القوانين)، ينبغي ألا يصطدم القانون الأجنبي بالنظام العام والأداب في الدولة المزمع تطبيقه فيها.<sup>2</sup>

## موقف المشرع الكويتي من مسألة تطبيق القانون من حيث المكان

<sup>1</sup> القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين - القانون رقم 5 لسنة 1961 الخاص بتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي): هو مجموعة القواعد القانونية (قواعد الإسناد أو الإحالة) التي تبين المحكمة المختصة، والقانون الواجب التطبيق على المنازعات ذات العنصر الأجنبي. فينظم وسائل حسم النزاع بين الأطراف عندما تكون عناصر العلاقات القانونية من الأشخاص / الوقائع قد حدثت بين أطراف ينتمون لدول مختلفة. وهو ينظم العلاقات التالية: (1) العلاقات القانونية التي يكون أحد طرفيها / كلاهما أجنبياً عن البلد الذي ينظر فيه النزاع، (2) العلاقات القانونية التي يكون مصدرها عقد أبرم في الخارج، (3) العلاقة القانونية التي يكون محلها مال موجود في الخارج.

<sup>2</sup> المادة 73 من القانون رقم 5 لسنة 1961 الخاص بتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي.

- القاعدة ← القاعدة العامة في القانون الكويتي هي مبدأ الإقليمية، فيطبق على الوقائع التي تحدث داخل إقليم الدولة + جميع الأشخاص المقيمين فيه.
- أبرز الموضوعات التي يطبق عليها مبدأ إقليمية القانون ← الملكية/الحيازة / الحقوق العينية الأخرى / العقود /الالتزامات غير التعاقدية.
- الموضوعات المستثناة من مبدأ الإقليمية في الكويت:

1. الاستثناء المتعلق بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور للوطنيين دون الأجانب.

2. الاستثناء المتعلق بتطبيق قانون الجزاء:<sup>3</sup>

○ الأصل ← مبدأ إقليمية قانون الجزاء الكويتي (النص على تطبيق القانون على كل جريمة تقع في أرض الدولة، حتى لو كان مرتكبها أجنبياً).

○ الاستثناء ← يطبق مبدأ شخصية قانون الجزاء الكويتي (النص على تطبيق القانون على كل كويتي أو أجنبي يرتكب خارج إقليم الكويت، فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً / شريكاً في جريمة وقعت كلها / بعضها في إقليم الكويت).

3. الاستثناء المتعلق بتطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، عندما ينص على تطبيق قوانين أجنبية على أشخاص يقيمون في الكويت / على وقائع حدثت فيها، ونكون في هذه الحالة، أمام استثناء من المبدأ الإقليمية القوانين بالنسبة لهؤلاء الأشخاص أو تلك الوقائع (لا سيما مسائل الأحوال الشخصية، التي يخضعها إلى قانون الجنسية).<sup>4</sup>

4. الاستثناء المتعلق بالحماية القضائية التي يقرها القانون الدولي لأعضاء البعثات الدبلوماسية، إذ أنهم لا يخضعون للقضاء الكويتي، وفقاً لشروط وحدود معينة، وبشرط المعاملة بالمثل.

### مسرد (Glossary)\*

English Term	Arabic Term	Notes
Conflict of laws	تنازع القوانين	
Personality of laws	مبدأ شخصية القوانين	Principe de la personnalité des lois
Territoriality of laws	مبدأ إقليمية القوانين	Principe de la territorialité des lois

*Terms indicated in the Glossary are primarily in English. Italicized terms are in French or Latin, unless otherwise specified.*

<sup>3</sup> المادة 11 من قانون الجزاء: " تسري أحكام هذا القانون على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت وتوابعها جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه. يطبق القانون كذلك على كل شخص سواء كان كويتياً، أو أجنبياً، يرتكب خارج إقليم الكويت، فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في إقليم الكويت".  
<sup>4</sup> كالخطبة، والزواج، والطلاق، والنفقة، والأهلية، والإرث، وغيرها.

## تطبيقات – الحدود المتداخلة و أثرها على أقليمية القوانين<sup>5</sup>

### بلدة يعيش سكانها في بلجيكا و هولندا معا

كتب الياس توما :

لا تختلف بارلي هيرتوغ البلجيكية وجارتها الهولندية المتداخلة معها بارلي ناساو للوهلة الأولى عن غيرهما من البلدات، أما في الواقع فهي تمثل حالة أوروبية نادرة، لان الحدود تتداخل بين البلديتين أو بالاحرى في البلدة الواحدة، بحيث جعلت منها قبلة السياح الذين يتدفقون لمشاهدة هذا التقسيم النادر للشوارع والأبنية وأحيانا داخل المبنى الواحد.

خصوصية المسألة تكمن في أن جزءا كبيرا من بارلي هيرتوغ البلجيكية محاط بأراض هولندية، الأمر الذي يجعله بمنزلة الجيب، ولكي لا يكون الأمر بسيطا بهذا الشكل، فان عدد هذه الجيوب في البلدة يصل إلى 22 تشكل وحدة إدارية مستقلة، أما بعدها عن بلجيكا فهو عدة كيلومترات.



وكي يكون الأمر أكثر إثارة، فان بعض الشوارع داخل الجيوب البلجيكية تعتبر هولندية، مما يعني أن الإنسان يتحرك أحيانا في شارع بلجيكي ثم ينتقل فورا إلى شارع هولندي، كما أن الأبنية تتداخل فيما بين إلى درجة أن بعضها يقع على أراضي الدولتين معا. المسؤول في بلدية بارلي هيرتوغ يان فيرفورت يوضح المشهد القائم بالقول إن معرفة أي البيوت يتواجد تحت السيادة البلجيكية أو الهولندية يتم وفق الأرقام الموجودة على الأبنية، لأنها مسجلة وفق الأرقام العقارية المعمول بها في البلدين، إضافة إلى وجود أعلام عليها توضح هويتها.

وعلى خلاف الكثير من الأبنية في البلدة، فان احد الأبنية يعتبر متميزا جدا لان حدود البلديتين تمر في منتصفه، وبالتالي يوجد على واجهته رقمان عقاريان: هولندي وبلجيكي، فيما يمكن لسكانه أن يختاروا تدوين أنفسهم في سجلات البلدية البلجيكية أو الهولندية. وأمام الواقع القائم فان كل شيء في البلدة عمليا أصبح ثنائي الطابع، فهناك في البلدة التي يعيش فيها 9000 شخص توجد بلديتان ومركزان للشرطة ومكاتب مختلفة أخرى، وحتى في الاتصالات الهاتفية، فان الجيران في البناء الواحد إذا ما أرادوا الاتصال ببعضهم يتوجب عليهم استخدام النداء الدولي للدولة الأخرى، أما الشيء الذي جرى توحيدده فهو أقبية الصرف الصحي.

جذور هذا الوضع تتأني من الماضي، لاسيما من القرون الوسطى وتقسيم الممالك، وقد تم منذ نشوء بلجيكا في الثلاثينات من القرن 19 تشكيل عدة لجان، لكن لم يتم التوصل إلى حل سوى ما هو قائم الآن، الأمر الذي يجعل من هذا الوضع الحدودي الأكثر تعقيدا في أوروبا باعتراف فيرفورت.

ميزة هذا التداخل الكبير بين البلديتين تكمن في أن السياح يتدفقون بكثرة لمشاهدة هذا الوضع الاستثنائي، حيث يزورها سنويا أكثر من 140 ألف سائح من العالم، الأمر الذي يدر دخلا ماديا جيدا للسكان، كما أن الفروق في الأسعار في الدولتين تعتبر ميزة إيجابية، فأسعار المحروقات في بلجيكا ارخص، في حين أن أسعار المواد الغذائية في هولندا ارخص.

<sup>5</sup> جريدة/القيس، 6 مايو 2011، على الإنترنت:



## FLANDERS TODAY

### ***Borderline insane***

Denzil Walton (July 14, 2009)

**A Flemish town that's not in Flanders. We think. Visit the remarkable Baarle-Hertog and you might end up with more questions than answers. The Flemish village of Baarle-Hertog is extremely difficult to describe. When you first hear people talking about it you think it's merely a village cut in half by the border between Belgium and the Netherlands. Oh, if it were only that simple.**

For a start, Baarle-Hertog is not actually on the Belgium-Netherlands border at all. It lies a few kilometres inside the border. On the Dutch side. Yet, the village is very much part of Flanders. Then there's its name. You enter the village and are welcomed not only to Baarle-Hertog but also to Baarle-Nassau. No, these are not different names for the same place, like with Gent/Gand or Bergen/Mons. Baarle-Hertog and Baarle-Nassau are different villages, but in the same location. Baarle-Hertog belongs to Flanders; Baarle-Nassau belongs to the Netherlands. Still with me?



To add to the confusion, these two places are made up of Belgian and Dutch pockets of land that are jumbled up with each other. Imagine that a child has mixed up two different jigsaw puzzles, thrown all the pieces up in the air to see how they land, and then drawn lines around pieces from the same puzzle. That's a bit like the situation in Baarle-Hertog and Baarle-Nassau. Each pocket of land - Belgian or Dutch - is actually an enclave. In political geography, an enclave is a country or part of a country lying wholly within the boundaries of another country. Well-known examples are West Berlin before reunification, San Marino in Italy and Lesotho in South Africa. However, the Baarles beat all of these. Baarle-Hertog and Baarle-Nassau are made up of no fewer than 30 enclaves: 22 Belgian, one Dutch and seven Dutch sub-enclaves (don't even ask...!). The result is an extremely complex social, cultural and economic mix. So, for example, while there are many joint Belgian-Dutch organisations, such as a library and cultural centre, and common public provisions for water, gas and sewage, other facilities bewilderingly double up. There are two fire services, two churches, two police services and double provisions for electricity and telephone lines. The origins of this puzzle lie with mediaeval feudalism, which split up the area into a patchwork of lands that belonged to the local duke or count. Some pockets were owned by the Duke (hertog) of Brabant and others by the House of Nassau. After the independence of Belgium in 1831, the border between Belgium and the Netherlands had to be determined by a border commission. In the area around Baarle, this puzzle of parcels was so complex that it proved impossible to come to an agreement. Between border posts 214 and 215, instead of a fixed border, each of 5,732 pockets of land had their nationality laid down separately.

### **Don't try to change it**

There have been numerous attempts to dismantle the enclaves. As recently as 1996, plans were drawn up to make Baarle-Hertog part of Turnhout. Baarle-Nassau would then join with nearby Alphen and Chaam to form a new Dutch municipality. Both the Dutch and the Belgian parliaments voted against the motion. So they still exist, although in terms of population they are among the smallest municipalities of both countries. Walking through the Baarles is, as you may imagine, a unique experience. You constantly criss-cross between Belgium and the Netherlands. You will also notice that in the streets divided into Belgian and Dutch parts, there is no continuous numbering of houses. A street name and number can even occur twice: once in Baarle-Hertog and again in Baarle-Nassau. One famed house has a front door where the border goes right through the middle of it.

<sup>6</sup> Denzil Walton, 'Borderline insane', *Flanders Today* (Belgium), July 14, 2009, available online: <<http://www.flanderstoday.eu/content/borderline-insane>> (as accessed on January 21, 2010).

What's more, as each house is deemed to pay taxes in the country where its front door is located, it is an old tradition in Baarle to move the front door some metres if that creates a more favourable fiscal situation. This isn't just crazy theory; it's crazy practice. More than one family has moved their front door from one country to another. As the Baarles accommodate two municipalities, two nationalities and two local authorities, its government is an exercise in co-operation and compromise. It's not surprising - a great deal of national legislation cannot be implemented because it is incompatible with that on the other side of the border. Until the late 1990s, this co-operation took place on an informal and ad hoc basis. The status of joint projects remained incidental, with little legal status. In 1998, a solution was found in the Benelux Treaty on Transfrontier Co-operation. It led to the formation of a joint body - the Common Organ Baarle. Its main purpose is to communicate on all matters of common interest, make decisions and set policies. Basically, it's the gathering of the two municipal councils. It's probably not the most efficient way to spend public money, but in the Baarles it may be the only effective one.

### But definitely visit

The inhabitants of the Baarles are certainly efficient in attracting tourists. Particularly on warm dry weekends, the place is packed with day trippers. This of course means great business for the many shops (open on Sundays), cafés and restaurants.

It's indeed a fascinating place to visit. The borders are painted on the roads and pavements, while front doors are marked or flagged with their national identity. At the tourist office in Nieuwstraat, you can pick up a wide range of walking guides. The one entitled "Enclave In, Enclave Uit" is crammed with interesting facts and stories. You may also like to visit the candle museum with its collection of religious scenes carved from wax by famed Dutch candle maker Frits Spies. An impressive example is the 2.5-metre-high copy of "The Last Supper", which is sculpted from 200 kilograms of beeswax. Baarle is Vergane Glorie, meanwhile, holds a collection of old hand tools used by local builders, bakers, smiths, carpenters and cobblers, as well as various memorabilia from the two World Wars. If you fancy a weekend in Baarle-Hertog, I recommend Hotel Den Engel. There are also many bed & breakfasts in the village and surrounding area. Top of my list would be De Hertog van Baerle, which also offers wine-tasting weekends and brewery visits. It's an extremely civilised base from which to visit this utterly bizarre place, which has to be one of the most remarkable villages in the world.

[www.vvvbaarle.nl](http://www.vvvbaarle.nl)

### للاطلاع (Supplemental Reading)

1. إبراهيم أبو الليل و محمد الألفي، المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق (الكويت: جامعة الكويت، 1986).
2. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أصول القانون - الجزء الأول: نظرية القانون (الكويت: جامعة الكويت، 2006).
3. أحمد سعيد الزقرد، النظرية العامة للحق (المنصور: دار أم القرى، 1993).
4. بدر جاسم اليعقوب، أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي، ط 6 (الكويت: جامعة الكويت، 2003).
5. جلال علي العدوي، رمضان أبو السعود، محمد حسن قاسم، الحقوق وغيرها من المراكز القانونية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996).
6. حسام الدين كامل الأهواني و محمد محمد أبو زيد، فكرة القانون: تقسيم القانون، تفسيره، تطبيقه (القاهرة: دار الإيمان للطباعة والأوفست، 1992).
7. حليلة بلال عبد الله و مصطفى عبد الجواد، المدخل لدراسة القانون (الكويت: مكتبة دار البيان، 2000).
8. خميس خضر، المدخل للدراسات القانونية الجزء الثاني نظرية الحق (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1986).
9. رمضان محمد أبو السعود و محمد حسن قاسم، مبادئ القانون: المدخل إلى العلوم القانونية والالتزامات (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990).
10. عاطف عبد الحميد حسن، المدخل لدراسة القانون: نظرية القاعدة القانونية (الكويت: أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، 2004).
11. عبد الحميد عثمان الحنفي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (المنصورة: مكتبة العالمية، 1992).
12. عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية: القانون وفقا للقانون الكويتي (الكويت: جامعة الكويت، 1972).
13. عبد الرزاق حسين يس و حمدي محمد عفيفي، دروس في مبادئ القانون (أسبوط: جامعة أسبوط، 1991).
14. عبد المنعم البدرابي، فتحي عبد لرحيم عبد الله، أبو زيد عبدا لباقي، مدخل للقانون نظرية القانون ونظرية الحق (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديد، 1981).
15. عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري و المؤسسات السياسية في الكويت (الكويت: مطابع كويت تايمز التجارية، 1989).

16. محمد حسام محمود لطفي و محمد عبد الظاهر حسين، المدخل للدراسات القانونية: نظرية القانون (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 1991).
17. محمود عبد الرحمن محمد، الطول الشخصي دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي ( القاهرة: دار النهضة العربية، 1993).
18. مصطفى أحمد عبدا لحواد، الوجيز في مقدمة الدراسات القانونية النظرية العامة للحق ( القاهرة: جامعة القاهرة، 1993 ).
19. موسى رزيق، مدخل إلى دراسة القانون ( الشارقة: جامعة الشارقة، 2004 ).
20. نجيب محمد بكير، موجز محاضرات في نظرية القانون وأحكامه: القانون المدني ( القاهرة: مكتبة عين شمس ).
19. Barry Nicholas, *The French Law of Contract*, 2<sup>nd</sup> edn (Oxford: Clarendon Press, 1992).
20. F H Lawson, A E Anton and L Neville Brown, *Amos and Walton's Introduction to French Law*, 3<sup>rd</sup> edn (Oxford: Clarendon P1).
21. Hossam El-Ehwany and Nader Mohamed Ibrahim, *Introduction to Law*, Part I: The Theory of Law (Beiruth: Al-Halabi Legal Publications, 2004).
22. John Bell, Sophie Boyron and Simon Whittaker, *Principles of French Law* (Oxford: Oxford University Press, 1998).
23. *The French Civil Code: Revised Edition as Amended to 1 July 1994*, trans. by John H Crabb (Littleton: Rothman & Co/Kluwer Law and Taxation Publishers, 1995).
24. Walter Cairns and Robert McKeon, *Introduction to French Law* (London: Cavendish Publications Ltd, 1998).
25. Ralf Michaels, "Territorial Jurisdiction after Territoriality", in: *Globalisation and Jurisdiction*, ed. by Piet Jan Slot and Mielle Bulterman (Kluwer Law International, 2004).